المحاضرة العاشرة
منهجية علم الاجتماع التطبيقي

المؤشرات الاجتماعية Social Indicators

التعامل مع عامة الناس من قبل أصحاب المواقع المسؤولة في ادارة شؤونهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية والإسكانية و الصحية والرعائية يتطلب منهم معرفة همومهم و أمالهم ومشاكلهم من خلال قنوات مباشرة وقريبة لكي يستطيعوا وضع برامج أو خطط أو سياسات لحلها أو معالجتها من اجل التعرف على حجم هذه الهموم أو الآمال بيد ان هذه المعرفة لا تتم إلا من خلال قياس حجمها بين عامة الناس.
ان الصور الاجتماعية الموجودة في المجتمع من برامج وخطط وسياسات تحتاج الى تفعيل يبادر فيها اصحاب القرار و النفوذ لتحديد وتشخيص الأوضاع السلبية , وهنا لابد من معرفة المؤشرات الاجتماعية والتي يمكن الحصول عليها في بداية
الامر من خلال المعلومات الكمية التي تم الحصول عليها من المسوحات والجداول الاحصائية وغيرها.

تعريف المؤشر الاجتماعي:

هو الذي يقيس أهمية الظاهرة الاجتماعية في تفاعلاتها وعلاقتها مع الافراد والجماعات الاجتماعية لتعطينا قيمتها الاجتماعية وهي فاعلة أو ناشطة في
الحياة الاجتماعية وفي الوقت ذاته تساعدنا على فهم كيف يعيش أفراد المجتمع في حياتة اليومية .
ومع ذلك فأنه لا يقتصر على النسبة المئوية والمقارنة بل احساس الفرد الذاتي يرشده الى عناصر المؤشر فيقيس الظاهرة الاجتماعية على أساسها وبناء على ذلك يستنتج بعض الافكار منها .بتعبير أوضح يتضمن المؤشر الاجتماعي عناصر تحدد كيف ومتى يجب ان تحتسب المعلومات منه وكيف استخراجها منه وهل يمكن البناء عليها أو ربطها بمؤشرات أخرى ؟
فمثلا مؤشر الجريمة الذي يتضمن عناصر ساعدت على وقوعها ونسبتها امام انحراف الاحداث أو الطلاق أو بعض المشكلات الاجتماعية الاخرى ومدى حجمها داخل المجتمع ؟
كل هذه الامور تساعدنا وتقودنا للوصول لمعرفه أوسع عن مؤشر الجريمة.
وعلى هذا نقول أن المؤشر الاجتماعي يقدم لنا زاوية خاصة لمعرفة جانب خاص عن الحالة المدروسة

١- **الثقافة الاجتماعية : مؤشراتها**

الاتجاهات الشعرية – التراث الشفوي – الوان الغناء – القصص – اساليب التفكير – الاساطير والخرافات – اساليب الفن التشكيلي – الحكم والامثال الشعبية

٢- **التمدن : مؤشراته**

مستوى العيش الترفيه – البذخ في الاستهلاك المظهري احترام الوقت في اداء النشاط الاقتصادي والاجتماعي – تقارب حقوق المواطنين من واجباتهم - تسطح العلائق الاجتماعية – تحكم القيم المادية في سلوك الفرد وتفكيره

٣- **الصداقة : مؤشراتها**

المودة – النجدة – النصرة – الوفاء – الأعجاب

٤- **المكانة الاجتماعية : مؤشراتها**

الدخل المهنة – التحصيل الدراسي – حجم الاسرة – المنطقة السكنية

٥- الحراك الاجتماعي : مؤشراته

الاداء الوظيفي – الانجاز المتقن – المنافسة الحرة – الكفاءة المهنية

وان من احد اليات علم الاجتماع التطبيقي هي انه يستخدم المؤشرات الاجتماعية من واقع الحياة الاجتماعية أو من تفكير الناس.

جملة القول:
من أحد أآليات علم الاجتماع التطبيقي هي استخدامه المؤشرات الاجتماعية من واقع الحياة الاجتماعية أوٍ من تفكير الناس حول مواضيع اجتماعية عامة ل خاصة كمقياس اجتماعي يستطيع بوساطتها الوصول الى تحديد معالم و مضمون "المفهوم الاجتماعي. "

وهنا يستطيع الباحث ان يحصل على المؤشرات الاجتماعية من:
- الأرقام والإحصائية أو الجداول الإحصائية .
- المسوحات.
- أحاسيس الفرد ومشاعره.
- المفاهيم الاجتماعية

ان الشيء الذي يربط المؤشر بالمفهوم الاجتماعي هو الواقع ذاته.
وهذه هي أول خطوة تطبيقية عملية يمارسها الباحث التطبيقي عند نزوله الميدان ليخوض فيه, ويتعرف على أكبر قدر ممكن من المؤشرات الاجتماعية التي لها علاقة بموضوع الدراسة.
فالمؤشرات الاجتماعية لمحات و ارهاصات تساعدنا في معرفة مفاهيم البحث المدروس.
والمؤشر ما هو الا عبارة عن رموز لمتغيرات مسببة تحدد بشكل اجرائي مستندة على الاطار النظري الذي تخضع له دراسة الظاهرة الاجتماعية , وعلينا ان نفهم بان المؤشر الواحد لا يوضح ولا يحدد المشكلة أو الظاهرة الاجتماعية بل لابد ان يكون هناك اكثر من مؤشر واحد في الدراسة وتكون المؤشرات متصلة ومتفاعلة فيما بينها .ومتصلة بنفس الوقت بجوهر الظاهرة الداخلي ومحيطها الخارجي.

ونذكر من هذه الدراسات دراسة جاين للطبقة الاجتماعية والتي ربطت بين جميع المؤشرات الاجتماعية التي ترمز للطبقة الاجتماعية وعلاقة المؤشرات ب الطبقة.
علاقة المؤشرات حسب مثال جاين
مفهوم :الثقافة الاجتماعية - الانتماء التنظيمي
مؤشر :اثاث غرفة الاستقبال -الدخل

علاقة المؤشرات حسب مثال جان

مفهوم :الثقافة الاجتماعية الانتماء التنظيمي

مؤشر :اثاث غرفة الاستقبال الدخل

الهدف الاساسي من استخراج المؤشرات من الواقع هو التعرف على جوهر المفهوم الاجتماعي وتحديد ملامح الظاهرة الاجتماعية من أجل توضيح أبعاد صورتها المجتمعية التي تختلف اختلافا جوهريا عن متغيرات البحث.

المؤشرات الاجتماعية في السياسة الاجتماعية:
من المجالات التي يعمل فيها الاجتماع التطبيقي هو الاسهام في وضع برامج خاصة بالسياسة الاجتماعية التي تعتمدها الحكومة في تطوير المجتمع المحلي او الاقليمي

والسؤال هنا!..

كيف نستخرج المؤشرات الاجتماعية في السياسة الاجتماعي ؟!!

بداية موضوع السياسة الاجتماعية ليس وليد الساعة ولم يرتبط بظهور علم الاجتماع التطبيقي ولا هو وليد هذا العصر , بل ترجع جذوره الى القرن 17 الى بريطانيا عندما تم تعداد السكان فيها وذلك لمساعدة الحكومة في وضع سياستها الوطنية في الاقتصاد والمجتمع .
السياسة الاجتماعية استخدمت المعلومات الكمية كمؤشر في صناعة السياسة الوطنية الاجتماعية فيما يخص البطالة والتوظيف و أسعار السلع لكي يحصلوا على تنبؤات متوقعة تساعدهم في استشراق المس تقبل.

زبدة القول:
أن السياسة الاجتماعية عند استخدامها للمعلومات الكمية لفتت انتباه الباحثين الاجتماعيين الى استعمال المؤشرات الاجتماعية بدرجة أعلى وبشكل أكثر بسبب جدواها الاستنتاجي في صياغة المفاهيم الاجتماعية لتغذي وتدعم علم الاجتماع التطبيقي
ولقد اثرت السياسة الاجتماعية بشكل ايجابي في تعزيز استخدام المؤشرات الاجتماعية من خلال تحويل المؤشرات الاقتصادية وغيرها الى مؤشرات اجتماعية.
باختصار لقد عززت السياسة الاجتماعية المؤشرات الاجتماعية ونشطتها ابان القرن الثامن والتاسع عشر

كيف يتم تطبيق المؤشرات الاجتماعية:

قبل الولوج الى موضوع تطبيق المؤشرات ندلف الى مدار عملية كيفية تصميم المؤشر بحيث يمكن ترجمة الارقام أو المعلومات الكمية الى معاني وتفاسير يمكن فهمها وتساهم في تعريف المفهوم المرتبط به.

مفهوم الصحة مثلاً في المجتمع المحلي وهنا يمكن استخراج مؤشراته من معلوماته الكمية المتمثلة في:

١- عدد غيابات العامل أو الموظف عن عمله بسبب المرض.
٢- نوع المرض.
٣- عدد الأطباء.
٤- عدد المرضى.
٥- مدة حياة الفرد.

على ان لا يفهم من كلامنا أن هذه المؤشرات هي حتمية ومقفلة على هذا المفهوم ,بل هي خطوة أولى لان المفهوم الجيد هو ذلك المفهوم الذي يكون مفتوحا حيث ان هناك مؤشرات لم يغطها الباحث ,وقد يأتي باحث اخر يستخرجها مع تطور حياة المجتمع المحلي التي تفرز مؤشرات جديدة
اضافة الى ذلك ,ان استخدام نفس المؤشرات مع نفس المفهوم في مجتمع اخر عمل خاطئ وذلك بسبب اختلاف بيئة المجتمع المحلي الثاني عن الاول واحتمال تضمن الاخير مؤشرات غير متوفرة في البيئة الاولى واذا اقحمت في التطبيق فسوف تتضمن معاني ورموز مختلفة عن البيئة الاولى.

انه يمكن القول عندما يريد الباحث أن يحدد مؤشرات دراسته يحددها في تلك الخطوات:

الخطوة الأولى : أن يحدد القيم والغايات التي يتضمنها المفهوم الاجتماعي.
الخطوة الثانية: تنعكس على معرفة العلاقة بين المؤشرات والمفهوم هل هي علاقة سببية ام غير ذلك ؟ وكم مؤشر يحتوي عليه المفهوم وهل هناك علاقات بين المؤشرات والمؤشرات الاخرى في مفهوم اخر ؟

عند صياغة المؤشر يجب مراعاة قيم عناصره وغايتها لكي لا يحصل تنافر بينهما فيؤدي الى عدم تصوير مكونات المفهوم بشكل سليم عندئذ لا ضير في عقد مقارنات بين المؤشرات من اجل استجلاء قوة وضعف كل منهما . وفي ضوء ذلك يستطيع الباحث ان يضعها على سلم تدريجي يحدد فيه تسلسل اهميتها في تشكل المفهوم.

وهنا يتطلب من الباحث ان تكون مقارنته متوا زنة لكي يستطيع ان يصمم مؤشراته ويستخرجها من مجتمعها بسهولة وانسجام مع باقي مؤشرات المفهوم.
هناك ثمة حقيقة توضح أن لكل مؤشر اجتماعي مجموعة من فقرات مختلفة الواحدة عن الاخرى لكنها مرتبطة به اي ان مجموع الفقرات تكون صورة شاملة عن المؤشر وعندما يحصل تغير اجتماعي ويستجيب النظام الاجتماعي للتغير وعند تجميعها أو حصرها بحزمه واحدة عندئذ تتمثل صفه مفادها ان المؤشرات الاجتماعية يمكن الاخذ بها على شكل مجموعة كلية مجملة افضل مما تؤخذ بشكل منفرد أو منفصل.
بعد الحديث عن فقرات تجميع المؤشر والمؤشرات مرة واحدة ننتقل الى مدار مصداقيتها التي لا تخضع لاختبار مقنن يخبرنا عن مصداقية المؤشر ومعناه ولماذا يستخدم بسبب تفاعل المعلومات والافكار وكلاهما يرتكز عليهما المؤشر ليبرهن على مصداقيته في الحياة الاجتماعية.
يتضح من خلال ما ذكرناه أن لكل موضوع مصداقيته الخاصة به لا يمكن استخدامها في مواضيع اخرى أو لنفس الموضوع في مجتمع اخر أو في فترة زمنية مختلفة عن المجتمع . كذلك ان جدوى وفائدة المؤشرات وهي مجتمعة تكون اعظم للدلالة على شمولية صورة المفهوم وان جمع فقرات المؤشر مرة واحدة تعطي له نكهة وعبق ازكى مما تكون كل فقرة على حدة أو لحالها بشكل منفرد.
أي كلما توفرت معلومات متصلة بالمؤشر ووجدت افكارمتاحة عنه سواء كانت من قبل افراد المجتمع او المصادر النظرية في علم الاجتماع زادت مصداقيته والعكس صحيح .ثم هناك حقيقه تقول ان مصداقية المؤشرات هي مصداقية مرحلية مرهونة بزمان ومكان محددين.
وان مصداقية المؤشرات مصداقية زئبقية ترتبط وتهبط حسب الافكار والمعلومات المتوفرة عنه .نقول ان مقياس المصداقية ينحصر في حالة واحدة لا يمكن سحبها على باقي الحالات.

وكالات انتاج المؤشرات الاجتماعية:

السؤال:
من اين تتبلور المؤشرات الاجتماعية ؟

قلنا في سياق حديثنا تحت هذا المبحث , ان الواقع الاجتماعي يمثل الوعاء الكبير الذي يحوي جميع المؤشرات الاجتماعية . ولكن ليس كل مؤشر له نفس المصداقية
والفاعلية مع الاخر في اضفاء أو تسليط الضياء على المفهوم بل ان قسما منها يمتلك مقومات المصداقية بسبب عيشه في رحم الحدث والقسم الاخر لا يمتلك هذه المقومات.

لذلك استطاع علماء الاجتماع أن يحددوا المصادر الأكثر تضمنا للمؤشرات التي تملك مقومات المصداقية يمكن الرجوع اليها والركون عليها وهي:

١. الوكالات الاحصائية مثل التعداد السكاني .
٢. وكالات الادارة المركزية مثل الدائرة المالية والإدارية .
٣. الدوائر الاحصائية الشبه مستقلة انما مرتبطة بمسؤولية وضع السياسة الاجتماعية
٤. الدوائر الإحصائية لتشغيل الوكالات مثل فرع الاحصاء في ادارة الضمان الاجتماعي
٥. دوائر الشرطة والأمن.
٦. التنظيمات ذات النفع الخاص مثل مركز الدراسات الاحصائية والمسحية .
٧. الجامعات والجماعات البحثية غير منتفعة مثل مركز البحوث المسحية في الجامعات العريقة والكبرى .

ثمة حقيقة نود طرحها في هذا السياق وهي ان أكثر المصادر نجاحا في بلورة المؤشرات السياسية هي وكالة الاحصاء الشبه مستقلة لانها تتضمن خبراء فنيين في التطبيق والتحليل فضلا عن كونها قريبة من اهتمامات صناع السياسة وما يدور في المجتمع من تغيرات وتحولات ومشاكل.

بيد ان الاختلاف بين هذه الوكالات هو ان وكالة الاحصاء المركزية تضع عدة اتجاهات لتقدم المعلومات الصادقة لكي تكون جاهزة في صناعة السياسة الاجتماعية وتلبي طلبات صناع القرار لكل مستجدات تحصل في سياستهم أو قبل اتخاذا

لقرارات . نقول ان مهمة جمع المعلومات لا يمثل هدفها ولا غرضها بل وسيلتها لخدمة الاداريين وصناع السياسة الاجتماعية وهي غالبا ما تملك مصداقية مستخدميها.

هذه هي ابرز الوكالات في المجتمعات الرقمية لتقديم المؤشرات الاجتماعية الرقمية من المستودع الكمي وليس من نبض الشارع الاجتماعي وبتعبير تطبيقي نستطيع تسميتها بالمؤشرات الاجتماعية الرسمية لأنها مضمونه وتركيبتها الرقمية مستوحاة من قبل مؤسسات رسمية قامت بتجميع مستلزماتها ثم تبنها حسب طرق علمية.

كيف يتم استعمال المؤشرات ؟ وماهي المجالات التي يتم فيها تطبيق المؤشرات الاجتماعية؟
هناك عدة مجالات يتم فيها تطبيق المؤشرات الاجتماعية مثل مجال البحث العلمي ومجال السياسة الاجتماعية عند صناعتها ووضع الخطط التنظيمية من قبل الحكومة.

ولكي نكون دقيقين في حديثنا عن المجالات التطبيق نحددها بالنقاط التالية:

١- موضوع مقارنة الرفاهية الاجتماعية للمواطنين من خلال تطوير التعليم وتضمين الاسكان.
٢- الاثار الاجتماعية للتغير كالاغتراب والحراك الاجتماعي والبنية الاسرية والعمليات الاجتماعية.
٣- قاعدة النموذج السببي الذي يسود التنظيمات الرسمية لأنها تتضمن تسلسلا وظيفيا وعلاقة سطحيه لا قرابيه.
٤- المجال الحسابي المالي كالنسق التجاري الذي يتضمن المدخلات والمخرجات التي تساهم في رفاهية المواطن
٥- مجال قياس نوعية العيش من قبل مراكز المعلومات عن المجتمع المحلي والعام لمعرفة مدى رضا المواطنين عن مستوى عيشهم وبيئتهم.
٦- عملية صناعة القرارات العامة.
٧- البحوث العامة وتقديم تقارير للحكومة حول تطوير سياستها الاجتماعية.
٨- في صناعة السياسة الاجتماعية مثل بناء مساكن شعبيه
٩- المشكلات الاجتماعية

ماذا حققت المؤشرات الاجتماعية؟
ان انجازات المؤشرات الاجتماعية غير متوقعة على الصعيد المادي انما على الصعيد العنو يلانها تعطي تبصيرا اكثر وتفسيرا أوسع وتحليلا اعمق للمفهوم
الاجتماعي الخاضع للدراسة والبحث , الجدير بالملاحظة هو ان علماء الاجتماع القدامى لم يلتفتوا اليها على الرغم من وجودها ,انما مع ظهور المعلومات الكمية وحاجة أصحاب النفوذ لها في وضع السياسة الاجتماعية لتطوير مجتمعهم , ومع تقدم أساليب البحث العلمي ومع تعقد اس باب ظهور المشكلات الاجتماعية وتشابك اسباب التغير الاجتماعي , التفت اليها علماء الاجتماع فاستخدموها في بحوثهم.
فأضحت المؤشرات الية مجدية في صناعة القرار وبات لها قيمة عالية في نظر الناس لانها تساهم في تنويرهم بالاحداث المستجدة والمشكلات التي يعيشونها فأمست ركائز مهمة يستند عليها أصحاب المصالح والرأي العام والاعلاميين في وسائلهم لدرجة انها باتت وسيلة اقناعيه عند علماء الاجتماع في اقناع معارضيهم عند تقييمهم ل لحداث الاجتماعية واس تخدموها كوسيلة لتنبؤاتهم عن التغير الاجتماعي ينبهون فيها اصحاب النفوذ عن وقوع أزمات أو تهديدات مشرفة على الوقوع.
نستنتج من كل ما تقدم ان المؤشرات الاجتماعية يتجلى دورها وترتقي اهميتها كلما تسارعت وتأثر التغير الاجتماعي وتكاثر نبضاته وكلما تغيرت مفاهيمه الاجتماعية.
أخيرا نستطيع ان نستجلي بعض الصفات الايجابية للمؤشرات الاجتماعية في الوقت الراهن وهي:

- انها آلية منهجية في استخراج المعلومات.
- تعمل على غربلة المواقع التي تعج بالمعلومات .
- انها قاسم مشترك بين الباحثين الاجتماعيين وصناع السياسة الاجتماعية والاحصائيين والفلاسفة والاقتصاديين ومحللي السياسة.
- تمثل دلائل لمعان متنوعة.

- واقعية في تصويرها.
- لا تترجم إلى ارقام احصائية.
- لا تمثل السبب ولا النتيجة في البحث المقام.
- تساعد الباحث في تحديد المعاني الدقيقة للمفهوم الاجتماعي.
- تعطي وجها اضافيا لوجوه المفهوم المدروس.
- تكشف عن تمرس الباحث في علم الاجتماع التطبيقي.
- إنها مقياس نوعي وليس كمي، أولي وليس نهائي.
- لمع نجمها مع استخدام المعلومات الكمية في السياسة الاجتماعية لخدمة أصحاب النفوذ والقرار.

في معرض حديثنا عن المؤشرات الاجتماعية نود لفت انتباه القارئ العربي إلى بعض المراكز البحثية الاجتماعية في الوطن العربي لكي يطلّع عليها لاسيما أن هذه المراكز تقدم بحوثاً لأصحاب القرار والمسؤولين في وزارات حكومية مثل:

- مركز بحوث الجريمة الأردني – جامعة اليرموك.
- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية – ابوظبي.
- مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية – السعودية.
- مركز البحرين للدراسات والبحوث- البحرين

والملاحظ على هذه المراكز البحثية في الوطن العربي، أن اغلبها تنتمي الى مؤسسات رسمية أو مرتبطة بجامعات أكاديمية أو بوزارات تحتاج الى بحوث ودراسات ميدانية لتتعرف على ما يحدث في مجتمعنا من ظواهر ومشاكل اجتماعية، وهذا شيء ايجابي وجيد فهي تمثل حالة صحية في المؤسسات

الاكاديمية والرسمية العربية . فضلا عن كونها تجمع بين الاكاديمية والتطبيقية في ذات الوقت. أي ان الجامعة العربية تمتلك مراكز للبحوث الميدانية تخدم المجتمع في استقراء احداثه المتأزمة أو ما تحصل من تقرحات اجتماعية داخل المجتمع